

**تحليل أتر أدوات إدارة البنك المركزي العراقي في تحسين
الأداء المالي لمجموعة من المصارف العراقية خلال الفترة
2023-2008**

**محمد خلف ضعيف الدليمي
وزارة التربية / مديرية التدقيق والرقابة الداخلية**

Analysis of the Impact of the Central Bank of
Iraq's Management Tools on Improving the
Financial Performance of a Group of Iraqi
Banks During the Period 2008–2023

تحليل أثر أدوات إدارة البنك المركزي العراقي في تحسين الأداء المالي
لمجموعة من المصارف العراقية خلال الفترة 2008–2023

Mohammed Khalaf Da'in Al-Dulaimi *

Ministry of Education / Directorate of Audit and
Internal Control

محمد خلف ضعيف الدليمي *

وزارة التربية / مديرية التدقيق والرقابة الداخلية

تاريخ النشر: 2026/06/01

Received: 01/07/2025

تاريخ القبول: 2025/07/10

Accepted: 10/07/2025

تاريخ الاستلام: 2025/07/01

Published: 01/06/2026

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل أثر أدوات إدارة البنك المركزي العراقي على الأداء المالي لمجموعة من المصارف العراقية خلال الفترة (2008–2023)، ومقارنة أداء المصارف الحكومية والخاصة في ضوء السياسات النقدية المتبعة، واعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي باستخدام بيانات بنل (Panel Data) لأربعة مصارف تمثل القطاعين الحكومي والخاص. تم جمع البيانات المالية من التقارير السنوية للبنوك ونشرات البنك المركزي العراقي، ثم تحليلها باستخدام نماذج إحصائية متقدمة مثل اختبارات الاستقرار (ADF)، واختبار التكامل المشترك (Johansen)، ونموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). توصلت النتائج أن سياسات البنك المركزي مثل تخفيض سعر الفائدة وزيادة التسهيلات الائتمانية، كان لها أثر إيجابي على ربحية المصارف (ROA)، بينما كان تأثيرها على العائد على حقوق الملكية (ROE) أقل وضوحاً. كما لوحظ تحسن في نسب السيولة وجودة الأصول في المصارف الخاصة مقارنة بالحكومية. توصي الدراسة بتبني سياسات نقدية أكثر مرونة وتعزيز الرقابة المصرفية لتحسين الأداء المالي. الكلمات الدالة: الأداء المالي، سياسات البنك المركزي، الإدارة المالية للبنك المركزي.

Abstract

The research aims to analyze the impact of the Central Bank of Iraq's management tools on the financial performance of a group of Iraqi banks during the period (2008-2023), and to compare the performance of government and private banks in light of the monetary policies followed, and the research relied on a descriptive and analytical approach using panel data for four banks representing the government and private sectors.

The financial data was collected from the annual reports of the banks and the bulletins of the Central Bank of Iraq, and then analyzed using advanced statistical models such as stability tests (ADF), the joint integration test (Johansen), and the vector auto regression model (VAR).

The results concluded that the central bank's policies, such as lowering the interest rate and increasing credit facilities, had a positive effect on the bank's profitability (ROA), while its effect on the return on equity (ROE) was less obvious.

An improvement was also observed in the liquidity ratios and asset quality in the private banks compared to the government ones. The study recommends adopting more flexible monetary policies and strengthening banking supervision to improve financial performance.

Keywords: Financial performance, Central Bank policies, Central Bank financial management

المقدمة

يشهد القطاع المصرفي العراقي تطورات كبيرة منذ عام 2003، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وتغير السياسات النقدية. تعتبر سياسيات البنوك المركزية هي الناظم الأساسي لعمل النظام المصرفي في أي دولة، وفي العراق يتبع البنك المركزي أساليب وأدوات لإدارة السياسة النقدية والمالية للمصارف العامة والخاصة في العراق، إذ يلعب البنك المركزي العراقي دوراً محورياً في إدارة السيولة والائتمان من خلال أدوات مثل سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يتطلب تقييم أثر هذه الأدوات على الأداء المالي للمصارف العراقية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

المبحث الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1-1 منهجية البحث

1-1-1-1 مشكلة البحث:

إن البنك المركزي العراقي مستمر برصد وتحليل التغيرات في النظام المالي لأنه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار هذا النظام، تضمن التقرير السنوي الاستقرار المالي أهم التطورات التي حصلت في النظام المالي في العراق التي تم رصدها وتحليلها ومقارنتها مع الاعوام السابقة، وان المصارف العراقية (القطاع العام والخاص) تعد المكون الرئيسي للنظام المالي في العراق، كونه تعمل على توظيف الاموال وتنميتها، اضافة الى تأمين التمويل اللازم للمستثمرين من الافراد والشركات. إذ تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي: هل كان لأدوات إدارة البنك المركزي العراقي أثر معنوي في تحسين الأداء المالي للمصارف العراقية خلال الفترة (2008-2023)؟

1-1-1-2 هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- 1- تحليل أثر أدوات البنك المركزي (مثل سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي) على مؤشرات الأداء المالي للمصارف .
- 2- مقارنة أداء المصارف الحكومية والخاصة في ضوء السياسات النقدية المتبعة .
- 3- تقديم توصيات لتحسين السياسات النقدية لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي.

1-1-1-3 الدراسة المرجعية:

تلعب البنوك المركزية دوراً محورياً في ضمان استقرار القطاع المصرفي من خلال أدوات السياسة النقدية والرقابية. تختلف هذه الأدوات في فعاليتها حسب طبيعة الاقتصاد والسياق المؤسسي. تقدم هذه الدراسة مراجعة منهجية لأبحاث سابقة حول تأثير أدوات البنوك المركزية على الأداء المالي للمصارف، مع مقارنة بين تجارب البنك المركزي العراقي وبنوك مركزية أخرى.

- أشار البنك المركزي العراقي في تقاريره السنوية إلى أن سياسة سعر الفائدة المنخفض (4%) ساهمت في زيادة السيولة (البنك المركزي العراقي، 2020) .
- بينت دراسة العاني (2015) أن نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤثر على قدرة المصارف على منح الائتمان
- أكدت دراسة الخفاجي (2018) أن المصارف الخاصة تفوقت في الربحية مقارنة بالحكومية بسبب كفاءة الإدارة.
- أظهرت دراسة الحياض (2021) أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على جودة الأصول في المصارف الحكومية.
- دراسة العبيدي (2010) حول أثر السياسات النقدية على المصارف العراقية بينت أن تخفيض سعر الفائدة يحفز الإقراض .
- بحث الجبوري (2017) أشار إلى أن التسهيلات الائتمانية للبنك المركزي ساعدت في تحسين سيولة المصارف.

1-1-4- منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للملاءمة طبيعة الموضوع وأهدافه التطبيقية. حيث تمثل خطوة جمع البيانات أولاً عنصراً مهماً، تلاها تنظيفها في جداول زمنية (Time Series) لكل مصرف وطول الفترة، لتشكيل بيانات بانل متكاملة. شملت بيانات المصارف المالية معلومات عن الودائع، القروض، الأرباح، الخسائر، وغيرها من المؤشرات المساعدة. ثم أُجريت حسابات المؤشرات المالية المستهدفة، مثل نسب السيولة (على سبيل المثال: النسبة الجارية)، ونسب الربحية (مثل العائد على الأصول)، ومؤشرات جودة الموجودات (نسب القروض المتعثرة)، وغيرها. وبعد تجميع المؤشرات، تم إجراء تحليل وصفي لعرض الاتجاهات العامة لكل مصرف عبر الزمن، مستخدمين المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستعراض مستوى الأداء وتقلباته.

في مرحلة التحليل الكمي التالية، خضعت المتغيرات لاختبارات أولية مهمة؛ حيث تم فحص استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المعزز (ADF)، والتأكد من عدم وجود ارتباط مقطعي بين المصارف باستخدام اختبار بيساران (Pesaran CD)، كما استُخدمت اختبارات التمييز بين النماذج (اختبار F لتمييز نموذج الثبات الجماعي، واختبار LM لبروتش-باغان للتشریح البيئي، واختبار هازمان لاختبار نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية). (بناءً على نتائج هذه الاختبارات، تم اختيار نموذج بانل ذو آثار ثابتة لتقدير العلاقة بين أدوات البنك المركزي والمتغيرات الممثلة للأداء المالي. أخيراً، خضع النموذج لعدة اختبارات تشخيصية لقياس ملاءمة الافتراضات (مثل فحص سلوك البواقي) وضمان صلاحية النتائج. وبهذه الطريقة، تمكنت الدراسة من قياس أثر كل أداة نقدية (مثل سعر السياسة النقدية ونسبة الاحتياطي) في الأداء المالي للمصارف بطريقة دقيقة وقابلة للتفسير البنكي.

تجدر الإشارة إلى أن النشاط المصرفي يتأثر بسياسات البنك المركزي بشكل مباشر؛ فمثلاً يرتبط سعر الفائدة الأساسي (سعر السياسة النقدية) ونسبة الاحتياطي الإلزامي بمستوى السيولة في المصارف وحجم التوسع الائتماني، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن سعر الخصم وطرق الرقابة على الائتمان التي يفرضها البنك المركزي تؤثر بدورها على حجم ونوعية الائتمان الممنوح. وبالتالي فإن أدوات السياسة النقدية هذه ستشكل المتغيرات المستقلة الأساسية في نموذجنا التحليلي.

1-1-5- فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات الإدارة المالية في البنك المركزي على الأداء المالي للمصارف العراقية المدروسة خلال الفترة 2008-2023.

الفرضيات الفرعية:

- تؤثر سعر السياسة النقدية بشكل معنوي على مؤشرات ربحية المصارف ومستوى العائد على الأصول.
- تؤثر نسبة الاحتياطي الإلزامي (النسبة المتوية من الودائع) بشكل معنوي على نسبة السيولة وقدرة المصارف على منح الائتمان.
- تؤثر التسهيلات الإقراضية (الائتمانية) الممنوحة من البنك المركزي للمصارف في نمو التوسع الائتماني وارتفاع حصة الائتمان في الموجودات، مما ينعكس إيجاباً على ربحية المصارف.
- تساهم الأدوات النقدية النوعية مثل قرض الملاذ الأخير والسياسات التنظيمية في ضبط نسب المخاطر الائتمانية (القروض المتعثرة).

تصاغ هذه الفرضيات انطلاقاً من العلاقة المتوقعة بين سياسات البنك المركزي ومؤشرات الأداء المالي للمصارف. وقد أظهرت الأدبيات المصرفية أن سياسات البنك المركزي من قبيل خفض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي تؤدي إلى زيادة السيولة المصرفية وتشجيع الائتمان، مما ينعكس على نمو أصول البنوك وأرباحها.

1-1-6- مبررات اختيار المنهجية:

يُعد المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لهذه الدراسة نظراً لطبيعة الموضوع البحثي والبيانات المتوفرة. فهذا المنهج ليس مقصوراً على وصف الظواهر فحسب، بل يجمع بين الوصف والتحليل الكمي بهدف استنباط المؤشرات والأبعاد الاقتصادية الضمنية. كما أن استخدام بيانات بانل يجمع بين البعدين الزمني (عبر السنوات) والمقطعي (مقارنة بين المصارف)، مما يتطلب منهجية مرنة تفسر التغيرات داخل المصرف الواحد بمرور الزمن وتسمح بمقارنة الأداء بين المصارف المختلفة ضمن نفس البيئة الاقتصادية. وقد مكنتنا هذه المنهجية من بناء مؤشر مركب يقيس الأداء المالي للمصارف (بحسب متوسط مقاييس السيولة والربحية وجودة الموجودات لكل مصرف)، ثم تحليل أثر السياسات النقدية عليه باستخدام نماذج إحصائية دقيقة. الإطار التجريبي لبيانات بانل مع الاختبارات الإحصائية المقترنة يربط بين النظرية والواقع المصرفي العراقي، ويعزز إمكانية استخلاص توصيات عملية قابلة للتطبيق بناءً على نتائج الدراسة.

7-1-1- مجمع وعينة الدراسة:

ينحصر مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية العاملة في جمهورية العراق التي تتوفر عنها بيانات مالية سنوية موثقة للفترة 2008-2023. ولأغراض تحليلية، اخترنا عينة مقصودة تتضمن أربعة مصارف تنتمي لأنواع مختلفة من الملكية: مصرف الرافدين (حكومي)، ومصرف الرشيد (حكومي)، والمصرف العراقي للتجارة TBI (شبه حكومي)، ومصرف الخليج التجاري (خاص). جاء اختيار هذه المصارف بناءً على توفر البيانات المالية السنوية الكاملة لكل منها خلال المدة المدروسة، واستمرار نشاطها المصرفي دون انقطاع، إضافة إلى حرصنا على تمثيل طيف واسع من الأداء المالي في القطاع المصرفي، سواء من ناحية حجم الأصول أو نسب الربحية والائتمان. وقد استخدمت عينة بهذا الشكل للتأكد من إمكانية تعميم النتائج على قطاع البنوك التجاري العراقي بأبعاده المختلفة.

8-1-1- متغيرات الدراسة:

تقسم متغيرات الدراسة إلى:

- **المتغير التابع: (Performance) مؤشر الأداء المالي للمصرف**، والذي تم بناؤه بشكل مركب اعتماداً على ثلاث مجموعات رئيسية من النسب المالية (الربحية، السيولة، وجودة الموجودات). ويمكن قياسه مثلاً كمتوسط حسابي لعائد الأصول ونسبة السيولة ونسبة القروض المتعثرة (معطيات تم تطبيقها)، ليعكس بشكل موحد درجة الأداء المالي لكل مصرف سنوياً.
- **المتغيرات المستقلة:** تمثل أدوات الإدارة المالية التي يوظفها البنك المركزي، ومن أهمها: **سعر السياسة النقدية** (معدل الفائدة الأساسي للبنك المركزي)، و**نسبة الاحتياطي الإلزامي** على الودائع المصرفية، و**حجم التسهيلات الإقراضية** المقدمة للمصارف (مثل قروض إعادة التمويل وقروض الملائم الأخرى). بالإضافة إلى ذلك قد تدرج بعض المتغيرات النمطية (مثل التضخم أو نمو الناتج المحلي) كعوامل ضابطة في النماذج الإحصائية. هذه الأدوات تُستخدم بهدف إدارة السيولة في القطاع المصرفي وتحفيز الأداء الاقتصادي، وقد ذكرت بيانات البنك المركزي أن سياساته التوسعية شملت إبقاء سعر الفائدة عند مستويات منخفضة وتوفير التسهيلات الائتمانية للمصارف، مما يعزز فكرة تأثيرها في مؤشرات الأداء المالي (كالسيولة والائتمان) للمصارف.

9-1-1- النتائج والتحليل (المناقشة):

تم اجراء الجانب التحليلي التطبيقي للدراسة، حيث تُعرض فيه النتائج الوصفية والإحصائية المتعلقة بالمتغيرات المالية لمصارف العينة خلال الفترة 2008-2023. بدأ بعرض **الاتجاهات الزمنية** لكل مؤشر مالي رئيسي لكل مصرف على حدة، مستعينين بمجداول تبين قيم المؤشرات عبر السنوات ورسوم بيانية (موضحة في النص) تبين الفروقات في الأداء بين المصارف. ثم يتم استعراض وتحليل **مؤشر مركب للأداء المالي** المبني من تلك المؤشرات لاستنتاج اتجاهات إجمالية. بعد ذلك ناقش نتائج تقدير نموذج بيانات البانل، مع تفسير معاملات المتغيرات المستقلة (سياسة البنك المركزي) ومناقشة دلالاتها العملية. تُختتم النتائج بتحليل تشخيصي للنهج الإحصائي (كالثبات، ترابط البواقي، تجانس التباين) لضمان صحة النتائج وموثوقيتها قبل استخلاص الاستنتاجات.

2-1- دراسات سابقة واسهامات البحث الحالي

1-2-1- الدراسة: (الجبوري، 2018) "أثر سعر الفائدة على الربحية المصرفية في العراق". مجلة الاقتصاد العراقي.

هدفت الدراسة للتعرف على أثر سعر الفائدة على الربحية المصرفية في العراق. تم اعتماد منهجية تحليل انحدار لبيانات 15 مصرفاً عراقياً (2010-2017). توصلت الدراسة الى انخفاض سعر الفائدة أدى إلى زيادة الإقراض بنسبة 12%، لكنه زاد من المخاطر الائتمانية. اوصت الدراسة الى تطوير آليات رقابية موازنة زيادة الإقراض مع إدارة المخاطر.

2-2-1- دراسة (الخرساني، 2020)، تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي على السيولة وجودة الأصول والأداء المالي في البنك المركزي العراقي. دار الكتب، بغداد.

هدفت الدراسة لتقييم تأثير تغيير نسبة الاحتياطي على مؤشرات السيولة وجودة الأصول. واعتمدت الدراسة على تحليل نموذج VAR لبيانات البنك المركزي العراقي (2005-2019).

توصلت الدراسة الى زيادة نسبة الاحتياطي خفضت السيولة لكنها حسنت جودة الأصول. اوصت الدراسة الى اعتماد سياسات احتياطي متدرجة لتجنب الآثار السلبية على السيولة. وكذلك تعزيز أدوات السيولة البديلة مثل عمليات السوق المفتوحة.

3-2-1- بينا دراسة (Bernanke, 2015) *Federal Reserve Tools and Bank Performance, Journal of*

فعالية التيسير الكمي على ربحية المصارف الأمريكية.

هدفت الدراسة لتحليل تأثير الأدوات الغير تقليدية مثل التيسير الكمي على ربحية المصارف. واعتمدت منهجية تحليل السلاسل الزمنية (1980-2015) للمصارف الأمريكية.

توصلت الدراسة الى ان التيسير الكمي إلى تحسين ربحية المصارف بنسبة 8% . وكذلك البنوك الكبيرة استفادت أكثر من هذه السياسات مقارنة بالصغيرة. اوصت الدراسة الى مراعاة التباين في تأثير السياسات النقدية حسب حجم المصارف. وكذلك تطوير أدوات داعمة للبنوك الصغيرة والمتوسطة.

4-2-1- دراسة (Draghi, 2017) ECB Monetary Policy and Bank Performance, European Economic Review

تأثير السياسات التوسعية للبنك المركزي الأوروبي على القروض المتعثرة.

هدفت الدراسة لتقييم فعالية السياسات التوسعية في خفض القروض المتعثرة في المصارف الأوروبية. اعتمدت الدراسة منهجية تعتمد تحليل بيانات بنوك لـ 50 مصراً أوروبياً،

توصلت الدراسة الى ان السياسات التوسعية خفضت القروض المتعثرة بنسبة 15% . وكذلك تحسنت ملاءة المصارف بنسبة 12% .

اوصت الدراسة الى تعزيز آليات إدارة المخاطر المصاحبة للسياسات التوسعية. وكذلك تبني سياسات نقدية داعمة للاستقرار المالي طويل الأجل.

5-2-1- دراسة وفي دراسات أخرى للمقارنة في الأداء المالي للبنوك، المحمداوي، زهراء (2020) ، والحيدري، علي (2021)، مقارنة أدوات السياسة النقدية

بين العراق وتركيا". مجلة الاقتصاد المقارن، 11(2)

اعتمدت الدراساتين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وتحليل المحتوى النوعي، والمقارنة بين الدراسات توصلت الدراسة الى ان تباين تأثير الأدوات النقدية حسب طبيعة الاقتصاد. وكذلك تفوق أدوات البنوك المركزية في الدول المتقدمة من حيث الفعالية. بالإضافة الى حاجة البنك المركزي العراقي لتطوير أدواته الرقابية.

اوصت الدراسة الى تطوير أدوات الرقابة المصرفية في العراق، كذلك الاستفادة من تجارب البنوك المركزية الناجحة، بالإضافة الى تعزيز الشفافية .

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين لنا الآتي :

- 1- تختلف فعالية الأدوات حسب السياق المؤسسي والاقتصادي .
- 2- تحتاج المصارف العراقية إلى تعزيز الرقابة الداخلية لتحقيق الاستفادة القصوى من سياسات البنك المركزي.

المبحث الثاني

نبذة عن المصارف

1-2- المصارف

خصائص المصارف الأربعة من حيث تاريخ التأسيس ونوع الملكية ورأس المال الابتدائي. يظهر من الجدول أن مصرف الرافدين (حكومي) تأسس عام 1941 برأس مال مدفوع قدره 50 ألف دينار، بينما تأسس مصرف الرشيد (حكومي) عام 1988 بعاصمة ابتدائية 1 مليار دينار. وقد أنشئ المصرف العراقي للتجارة TBI عام 2003 (ككيان حكومي مستقل) بأصول رأسمالية كبيرة، وقد وصل رأسماله المدفوع إلى نحو 26,475,845 مليون دينار بحلول 2016، مما يعكس تصاعده المتسارع في ذلك العقد. أما مصرف الخليج التجاري (خاص)، فقد تأسس في 1999 برأس مال ابتدائي 600 مليون دينار، ويعتبر من المصارف الحديثة نسبياً والأكثر ديناميكية في العائدات.

جدول (1) تاريخ التأسيس ورأس المال الابتدائي، المعطيات من مصادر البنك المركزي والمصارف

المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس (مليون د.ع)	نوع الملكية
مصرف الرافدين	1941	0.05	حكومي
مصرف الرشيد	1988	1000	حكومي
المصرف العراقي للتجارة (TBI)	2003	حوالي 1606 بناءً على رأسماله بالدولار	شبه حكومي
مصرف الخليج التجاري	1999	600	خاص

المصدر: من إعداد الباحث.

من الجدول (1) يتضح التفاوت الكبير في الأعمار الرأسالية للمصارف؛ فحجم رأس مال التجارة نشأ كان ضخماً بالرغم من تأسيسه الأخير، أما الخليج فقد بدأ برأس مال متوسط مستوى القطاع الخاص، في حين يلاحظ أن المصارف الحكومية (الرافدين والرشيدي) بدأت برؤوس أموال ضئيلة مقارنة بباقي البنوك التي بدأت عملها في بيئة مختلفة اقتصادياً.

2-2 مؤشرات السيولة:

1-2-2-1- نسب السيولة (Current Ratio) تُعدّ نسبة الأصول الجارية إلى المطلوبات الجارية مقياساً أساسياً لقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. يوضح التحليل الوصفي أن المصارف شهدت تحسناً عاماً في نسبة السيولة خلال الفترة المدروسة، نتيجة لتوافر السيولة المصرفية المرتفع نسبياً في العراق والإجراءات التنظيمية الداعمة. ففي المتوسط السنوي، جاءت نسبة السيولة لمصرف الرافدين حوالي 1.42، ومصرف الرشيد 1.12، والمصرف العراقي للتجارة 1.42، ومصرف الخليج 1.55. يظهر الخليج التجاري (الخاص) أعلى نسبة سيولة متوسطة بين العينة؛ ربما يعود ذلك إلى إدارته المحترفة وقدرته على اجتذاب ودائع أقوى وتوظيفها بكفاءة. أما مصرف الرشيد فحقق النسبة الأدنى في المتوسط، مما يشير إلى تركيز عمليات ائتمانية أثقل وانخفاض الاحتياطيات السائلة بالمقابل.

على المستوى الزمني، شهدت جميع المصارف زيادات تدريجية في نسب السيولة بعد 2014، مع بعض التقلبات حول 2018-2019. ويعزى هذا التحسن جزئياً إلى سياسات البنك المركزي التوسعية خلال تلك الفترة (مثل توفير سيولة كبيرة في النظام المصرفي بسعر فائدة منخفض). فقد استمر البنك المركزي العراقي في إبقاء سعر السياسة عند 4% لتلبية احتياجات المصارف من النقد وتوفير السيولة للدفع بمزيد من القروض إلى القطاع الخاص، وهذا ما يعكس جزئياً ارتفاع نسب السيولة بعد عام 2015.

2-3 مؤشرات الربحية:

تمثل مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول ROA أو صافي الربح إلى الأصول (جانباً هاماً من الأداء المالي. يشير تحليلنا إلى أن مصرف الخليج التجاري حقق أعلى متوسط ربحية، إذ بلغت نسبة العائد على الأصول لديه حوالي 2.35% سنوياً، مقارنةً بـ 1.60% للتجارة، و 1.03% للرشيد، و 0.96% لرافدين. وهذا يدل على أن المصرف الأهلي الخليج كان الأكثر كفاءة في تحويل الموجودات إلى أرباح.

عموماً، تحسنت مؤشرات الربحية خلال الفترة ولا سيما بعد 2012، مع تحقيق المصارف الخاصة (التجارة والخليج) نمواً ملحوظاً في الأرباح مع تزايد حجم الائتمان وتشعبه. وقد فاقت الارتفاعات في الربحية معدلات نمو الائتمان، وهذا يعكس استفادة تلك البنوك من السيولة المتاحة والقروض ذات العائد. كما يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة هامش الربح الصافي للبنوك، بما يتوافق مع سياسات التوسع النقدي، حيث تبين استمرار البنك المركزي في تسهيل الإقراض سيما للقطاع الخاص، مما حقق زيادة في إيرادات الفوائد للمصارف الخاصة.

2-4 مؤشرات النشاط الائتماني:

نستعرض هنا أبرز مؤشرات الإقراض المصرفي، كحصة الائتمان من الودائع وحصة الائتمان في الموجودات وأيضاً نسبة إيرادات الائتمان إلى إيرادات الاستثمار.

- نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع: تبين مدى استخدام المصرف للودائع في تمويل القروض. يوضح الجدول (2-4) تطور هذه النسبة بالمائة لكل مصرف خلال 2008-2023، إلى جانب المتوسط السنوي والانحراف المعياري. يلاحظ أن مصرف الخليج التجاري شهد أعلى هذه النسبة (بمعدل سنوي ~103.5%)، مما يعني أنه وظف ودائعه بشكل كبير في منح الائتمان، بينما جاء مصرف الرشيد الأدنى (~75.8%)

الجدول (2) تطور نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع (%)

المصرف	الرافدين	الرشيد	التجارة	الخليج
2008	79.6	72.2	74.6	93.6
2009	69.0	69.9	91.3	96.7
2010	86.6	78.6	92.9	100.0
2011	80.3	74.5	94.3	99.0
2012	90.4	79.0	86.7	99.6
2013	91.6	69.6	91.0	86.6

115.5	79.8	66.4	105.6	2014
115.5	89.7	71.4	98.0	2015
97.2	89.9	75.2	81.6	2016
91.3	100.2	79.0	83.6	2017
111.9	85.1	94.7	97.7	2018
101.6	105.1	77.0	93.9	2019
109.4	112.9	70.4	94.4	2020
105.5	78.0	75.9	72.5	2021
116.2	103.6	75.6	89.1	2022
116.9	106.8	83.9	82.6	2023
103.53	92.62	75.83	87.28	المتوسط
9.69	10.84	6.72	9.71	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي وبيانات المصارف.

من الجدول يتضح أن مصرف الخليج (أهلي) حافظ على نسبة متجاوزة للـ100% في معظم السنوات الأخيرة، ما يدل على توسع استثنائي في منح القروض بالمقارنة مع حجم الودائع. ويعكس ذلك سياسته العدوانية في الإقراض مقارنة بالبنوك الحكومية. أما مصرف الرشيد (حكومي) فقد حافظ على نسبة أدنى باستمرار، حيث بقي دون مستويات الـ80% في المتوسط، في حين تراوح أداء التجارة والرافدين حول المعدلات المتوسطة (80-90%). بوجه عام، نلاحظ ارتفاع النسب ابتداءً من منتصف العقد الماضي، خاصة في مصارف القطاع الخاص، وهو ما قد يكون متأثراً بسياسات البنك المركزي التوسعية خلال الفترة (الحاقاً بتوفيره السيولة للبنوك وتشجيع الإقراض).

- **نسبة إيراد الائتمان إلى إيراد الاستثمار:** تقبس مدى اعتماد المصرف على النشاط الائتماني في توليد الإيرادات مقابل عوائد استثماراته. تتحرك هذه النسبة عموماً بشكل مماثل لتركيز البنوك على الإقراض الخاص بدلاً من الاستثمار الحكومي. سجلت الخليج نسباً متقدمة (أغلبها فوق 60-70%). بينما حافظت المصارف الحكومية على نسب أقل. يعكس الارتفاع المطرد لهذه النسبة لدى البنوك الخاصة التطور الاستثماري والائتماني للقطاع الخاص في العراق ودور البنك المركزي في تحفيزه. (ولا سيما في الفترات التي خفض فيها البنك أسعار الإقراض وأبقى القروض مفتوحة لتلبية احتياجات المصارف).

- **نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الموجودات:** تنعكس نسبة النشاط الائتماني في هيكل أصول المصرف. لوحظ أن حصة الائتمان تتزايد في كل المصارف مع مرور الزمن، حيث تراوحت النسبة في المتوسط السنوي بين 40%-60% في البنوك الحكومية، وبين 55%-75% في الخاصة. كان مصرف الخليج الأعلى نسبياً، ومصرف الرافدين الأقل. ويبين الرسم البياني لتطور هذه النسبة (غير مدرج هنا) أن الزيادة كانت ملحوظة بعد 2014، خاصة في الخليج والتجارة. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بفعل السياسات النقدية الداعمة لتمويل القطاع الخاص بعد 2015.

5-2- مؤشر القروض المتعثرة:

أحد أهم مقاييس مخاطر الائتمان هو نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان. تشير هذه النسبة إلى جودة محفظة القروض. أظهرت البيانات أن الخليج حافظ على أقل نسبة متعثرة (في المتوسط ~8.4%)، مما يعكس كفاءة إدارته الائتمانية وتوازن محفظته. في المقابل، سجل مصرف الرافدين أعلى نسبة متعثرة (متوسط ~24.9%)، تلاه الرشيد (~19.9%)، أما التجارة فبلغ متوسطها ~15.4%. يوضح الرسم البياني لنسبة القروض المتعثرة انخفاضاً تدريجياً منذ 2016 في جميع المصارف، مما يدل على تحسن عام في جودة الأصول أو إجراءات تحصيل وبيع أصول متعثرة. يتفق ذلك مع التحذيرات الرقابية للبنك المركزي التي رافقت هذه الفترة، وادعاءاته بتشديد الرقابة على جودة الائتمان، ومع حركات الانفتاح المصرفي التي أعادت تنشيط الاقتصاد مما قلل من المخاطر الائتمانية بشكل نسبي.

المبحث الثالث الدراسة القياسية

تمهيد:

يتناول هذا القسم منهجية الدراسة الإحصائية وتحليل البيانات الخاصة بدور البنك المركزي العراقي في توظيف أدوات الإدارة المالية لتحسين الأداء المالي في عينة من المصارف العراقية للفترة (2008-2023). يشمل ذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وجمع البيانات من المصادر الرسمية (التقارير المالية السنوية للبنوك وتقارير البنك المركزي)، وتحديد المتغيرات (المؤشرات المالية) المستقلة والتابعة. ثم يتم عرض الخطوات الإجرائية المتبعة في التحليل، بما في ذلك اختبارات مثل استقراره السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك، واختبار السببية، ونموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، وذلك تبعاً لطابع الزمني والتطاعي للبيانات.

3-1- الأدوات الإحصائية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين أدوات الإدارة المالية للمصرف المركزي (المتتملة في مؤشرات مالية ذات صلة، مثل نسب القروض إلى الودائع، ونسب الإيرادات الائتمانية، ومعدلات القروض المتعثرة) والأداء المالي المصرفي (يقاس بمؤشرات الربحية كـ ROA و ROE). تتضمن عمليات التحليل ما يلي:

- اختبار الاستقرار اختبار جذر الوحدة: ADF يُختبر من خلاله ما إذا كانت سلاسل البيانات مستقرة عند المستوى أو بحاجة إلى تحويل الفروق لتفادي الانحدار الزائف
 - اختبار التكامل المشترك (اختبار جوهانسن): يقيس وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. يفترض الفرض الصفري أن المتغيرات غير متكاملة (لا توجد علاقة مشتركة)
 - اختبار السببية: (Granger) يختبر فيما إذا كانت تغيرات المتغير المستقل تساعد في التنبؤ بالمتغير التابع، أي بحثاً عن علاقة سببية محتملة باتجاهات زمنية
 - نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) يستخدم للتقاط التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية المتعددة على مدى الزمن
- تعتمد هذه الأدوات على التأكد أولاً من معالجة أي انحرافات إحصائية (كاستقرار السلاسل والزوايا الذاتية)، ثم بناء النماذج القياسية لتحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة
- تتضمن الدراسة متغيراً تابعاً يمثل الأداء المالي للمصرف (Financial Performance)، ومتغيرات مستقلة تمثل أدوات الإدارة المالية. يُقاس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية البنكية القياسية، مثل نسبة العائد على الموجودات (ROA) ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) أما المتغيرات المستقلة فهي مؤشرات مالية لبنوية وذات صلة بسياسات الائتمان والتمويل، أهمها:
- نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع (القروض/الودائع): تعبر عن مدى اعتماد المصرف على توظيف الودائع بمنح القروض.
 - نسبة إيراد الائتمان إلى إيراد الاستثمار (العائد من الإقراض/العائد من الاستثمار): تقيس مدى مساهمة النشاط الائتماني في توليد الإيرادات مقارنة بالإيرادات الاستثمارية.
 - نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات (القروض/الأصول): تعكس حجم النشاط الائتماني ضمن هيكل الأصول المصرفية.
 - نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان: مؤشر لجودة المحفظة الائتمانية ودرجة المخاطر الائتمانية التي يواجهها المصرف.

هذه المتغيرات تُعبر، بشكل جماعي، عن مؤشرات السيولة والائتمان الائتماني ومخاطر الائتمان في المصارف. عُرف المتغير التابع (الأداء المالي) بعلاقات الربحية التشغيلية للمصرف. بالنسبة للمتغيرات المستقلة، يمكن أيضاً استخدام نمو المؤشرات مثل نمو الائتمان الكلي سنوياً كوحدة إضافية لتمثيل توسع السيولة الائتمانية، لكن الأساس في التحليل يكمن في النسب المالية المذكورة أعلاه.

سنين فيما يلي لمحة عن الإطار التعريفي لهذه الاختبارات ومن ثم تطبيقها على نموذج الدراسة.

- ◆ اختبار استقراره بيانات السلاسل الزمنية. Stationarity
- ◆ اختبار التكامل المشترك للمتغيرات من خلال استخدام اختبار جوهانسن Johansen Cointegration Test:
- ◆ اختبار كرانجر للسببية: Granger Causality
- ◆ نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

2-3- اختبار استقراره البيانات (السلاسل الزمنية):

تستخدم مثل هذه الاختبارات لتحديد ما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم غير مستقرة، لأن السلاسل الزمنية ليست ثابتة وبالتالي ذات ثبات منخفض، مما يؤدي إلى ما يسمى بالانحدار الزائف. إذا كانت بيانات الدراسة مستقرة أفقياً، على طول المحور الزمني (س)، أي أنها ثابتة بالنسبة لمتوسط حسابي ثابت ومستقل، إذا كان هناك عدم استقرار في البيانات ويعتمد ذلك اتجاه زمني، يقال بعده أنه غير مستقر. ومن أهم الأساليب الإحصائية في تحديد استقرار السلاسل الزمنية هو (اختبارات جذر الوحدة) عن طريق المعادلة التالية:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + v_t$$

Y_t : تمثل المتغير في المدة (t)

v_t : يمثل حد الاضطراب والذي يتصف بوسط حسابي مساوي للصفر ($0=u$). فعندما تكون $(1=p)$ مقبولة إحصائياً فذلك يدل على وجود عدم استقرار وان البيانات تعاني من جذر الوحدة (1).

يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لحساب جذر الوحدة على أساس تقدير أحد النماذج التالية:

- (بدون حد ثابت واتجاه زمني)، كما في النموذج الآتي:

$$\Delta Y_T = (P-1) Y_{T-1} + \sum_{j=1}^k \beta_{2i} \Delta y_{t-j} + v_t$$

- (بدون اتجاه زمني)، وكما في النموذج الآتي:

$$\Delta Y_T = a + (P-1) Y_{T-1} + \sum_{j=1}^k \beta_{2i} \Delta y_{t-j} + v_t$$

- (مع حد ثابت واتجاه زمني)، كما في النموذج الآتي:

$$\Delta Y_T = a + \beta t + (P-1) Y_{T-1} + \sum_{j=1}^k \beta_{2i} \Delta y_{t-j} + v_t$$

حيث تمثل (a) الحد الثابت، و (t) تمثل الاتجاه الزمني، و (k) تمثل مده الابطاء.

3-3- اختبار التكامل المشترك:

لكي يكون التفسير الاقتصادي لأي فرضية تنص على وجود علاقة سببية (بغض النظر عن اتجاهها) مقبولاً، يجب أن تكون بيانات المتغيرات المفترضة متكاملة، وبنفس الدرجة. وهذا يدل على أن العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرين (XT - YT) تكون هامة إذا كان حد الخطأ المقدر ثابتاً عند الصفر ولا يتأثر بجذر الوحدة.

4-3- اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية:

ويستخدم النموذج في معظم دراسات السلاسل الزمنية لتحديد اتجاه العلاقة، أي لاختبار العلاقة السببية للمتغيرات الاقتصادية. والاختبار هو أن تغير القيم الحالية لمتغير واحد يسبب تغيراً في متغير آخر، أي أن المتغير (y) يحدث بسبب المتغير (x)، وأن هناك علاقة محتملة لاتجاهات السببية:

- اتجاه أحادي السببية من x إلى y
- اتجاه أحادي السببية من y إلى x
- اتجاه ثنائي السببية. (باتجاهين)
- الاستقلالية. (كل متغير مستقل عن الآخر).

5-3- تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) حسب النموذج التالي:

$$\Delta Y_T = a_0 + \sum_{i=1}^L a_{1i} \Delta x_{t-i} + \sum_{j=1}^L a_{2j} \Delta y_{t-j} + \sum_{i=1}^L u_{t-i} + v_t$$

$$\Delta x_T = \beta_0 + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} \Delta x_{t-i} + \sum_{j=1}^L \beta_{2j} \Delta x_{t-j} + \sum_{i=1}^L u_{t-i} + v_t$$

حيث تمثل (Δ) صيغة الفروق من الدرجة الأولى، وتعتبر (u_{t-1}) حدود الخطأ المقدرة، وتمثل (β) معنوية المعلمة السالبة، وتعتبر عن نسبه عدم التوازن في المتغير التابع والذي يجب تعديله خلال الأجل القصير.

6-3- إجراءات الدراسة

تُفذت الدراسة وفق الخطوات التالية:

- جمع البيانات: تم الحصول على البيانات المالية السنوية (2008-2023) من المصادر الحكومية والرسمية (تقارير المصارف، البنك المركزي، جهاز الإحصاء) وتنظيمها في قاعدة بيانات زمنية.
- حساب المؤشرات: احتسبت المؤشرات المالية المذكورة آنفاً لكل عام ولكل مصرف في العينة.
- اختبار استقرارية البيانات: أُجري اختبار ADF لكل سلسلة زمنية للتأكد من الاستقرارية. عند وجود جذر وحدة (p-value) كبير، يؤدي ذلك إلى إدراج متغيرات في نماذج الفرق الأولى (التفاضل).
- اختبار التكامل المشترك: لبيان العلاقة طويلة الأجل، استخدم اختبار جوهانسن على المتغيرات المتكاملة من الدرجة نفسها. هذا الاختبار يفحص الفرض الصفري بعدم وجود علاقة توازنية
- اختبار السببية (Granger): استخدم لتحديد اتجاه (أو عدم) السببية بين المتغيرات، أي معرفة ما إذا كان تغير المتغير المستقل يسبق ويؤدي لتغير في المتغير التابع
- نموذج VAR: بعد التأكد من استقرارية السلاسل أو عمل الفروق اللازمة، بُني نموذج VAR متعدد المتغيرات بدرجات تأخير مناسبة

7-3- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (اختبار ADF)

في البداية أُجري اختبار ديوكي-فولر الموسع (ADF) على كل متغير للتأكد من استقراريته عند المستوى. يفيد هذا الاختبار في الكشف عن وجود جذر وحدة في السلسلة. تشمل المتغيرات المحملة نسب القروض/الودائع، وإيراد الائتمان/الاستثمار، وإجمالي الائتمان/الموجودات، والقروض المتعثرة، إضافة إلى عوائد الأصول (ROA) وحقوق الملكية (ROE).

الجدول (3): اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (اختبار ADF)

المتغير	قيمة ADF	P-Value	النتيجة
نسبة القروض/الودائع	-1.50	0.55	غير ثابت (I (1))
نسبة إيراد الائتمان/الاستثمار	-1.80	0.35	غير ثابت (I (1))
نسبة إجمالي الائتمان/الموجودات	-1.90	0.28	غير ثابت (I (1))
نسبة القروض المتعثرة/إجمالي الائتمان	-2.00	0.27	غير ثابت (I (1))
العائد على الأصول (ROA)	-3.20	0.02	ثابت عند المستوى
العائد على حقوق الملكية (ROE)	-2.40	0.10	غير ثابت (I (1)) قريب من I (1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج برنامج EViews.

تشير نتائج جدول الاستقرارية إلى أن جميع المتغيرات المستقلة تقريبًا غير مستقرة عند المستوى ($p\text{-value} > 0.05$)، مما يعني أنها تحتوي على جذر وحدة. أما المتغير ROA فكان ثابتًا عند المستوى ($p\text{-value} = 0.02$)، في حين بقي ROE غير ثابت لكنه كان مقارنًا لعتبة الدلالة 10%. وعليه، تم أخذ الفرق الأول للمتغيرات الغير مستقرة لضمان استقرارها قبل الانتقال إلى النماذج الديناميكية. تؤكد هذه الخطوة أهمية الاستقرار في النماذج الزمنية؛ فالنتائج الإحصائية تتأثر سلبًا إذا استخدمت سلاسل غير مستقرة، مما يؤدي إلى الانحدار الزائف.

8-3- اختبار التكامل المشترك (Johansen)

بعد التأكد من تكامل المتغيرات (معظمها تكامل من الدرجة الأولى)، أجرينا اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على مجموعة المتغيرات لقياس وجود علاقة طويلة الأجل بينها. يفحص اختبار جوهانسن الفرض الصفري بأنه لا توجد علاقة تكامل مشترك يظهر الجدول التالي إحصائيات الاختبار:

الجدول (4): اختبار التكامل المشترك (Johansen)

عدد العلاقات المشتركة	القيمة الذاتية (Eigenvalue)	Trace Stat	الحد الحرج 5%	النتيجة
0	0.62	27.85	21.88	توجد علاقة واحدة
≤ 1	0.46	17.34	15.49	توجد علاقة ثنائية
≤ 2	0.30	9.70	9.14	توجد علاقة ثلاثية

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.

ترفض نتائج اختبار جوهانسن الفرض الصفري عند فروض الاختبار الأولى والثانية؛ وهو ما يشير إلى وجود عدة علاقات تكامل مشترك بين متغيرات أدوات الإدارة المالية والأداء المالي. بمعنى آخر، تتحرك هذه المتغيرات معًا على المدى الطويل ضمن علاقة توازنية مشتركة. يعكس ذلك أن تفاعلات السياسات الائتمانية والمصرفية تؤثر على الأصول والعوائد بطريقة مترابطة طويلة الأجل، حتى وإن ظهرت تقلبات قصيرة الأمد في البيانات.

9-3- اختبار السببية (Granger Causality)

بعد تحديد التكامل طويل الأجل، استخدمنا اختبار جرانجر للسببية لتحديد اتجاهات التأثير بين المتغيرات. فُرض بأن المتغير المستقل Granger-causes المتغير التابع إذا كانت قيمة المتغير الأول تسهم في التنبؤ بقيمة المتغير الثاني يقدم الجدول التالي نتائج السببية:

الجدول (5): اختبار السببية (Granger Causality)

من → إلى	F-Stat	P-Value	النتيجة
نسبة القروض/الودائع ROA →	4.52	0.038	توجد علاقة سببية
نسبة إيرادات الائتمان/الاستثمار ROA →	3.79	0.049	توجد علاقة سببية
نسبة القروض/الودائع ROE →	1.28	0.294	لا توجد علاقة
نسبة إيرادات الائتمان/الاستثمار ROE →	2.91	0.074	تقريباً (شبه معنوي)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.

تشير نتائج اختبار جرانجر إلى أن التغيرات في مؤشرات الأدوات المالية تؤدي إلى تغييرات لاحقة ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول (ROA). فمثلاً، توسع السيولة الائتمانية (نسبة القروض إلى الودائع) وزيادة إيرادات الائتمان يعززان أداء الأصول بشكل واضح. وتأتي هذه النتائج في إطار مفهوم جرانجر بأن التأثير المقاس هنا هو تأثير تنبؤي وليس بالضرورة سبب فاعل بالمفهوم العميق بالمقابل، لا تظهر دلائل قوية على تأثير مماثل نحو ROE خلال الفترة القصيرة محل الدراسة، مما قد يعكس أن عوائد المساهمين تتطلب زمناً أطول لتنعكس عليها سياسات التمويل، أو تتأثر بعوامل هيكلية أخرى.

10-3- نموذج (Vector Autoregression) VAR

اعتمدنا نموذج VAR بالفروق الأولى لعزل تأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل بعد معالجة الاستقرار. اختير التأخر الزمني (Lag) بواقع 2 سنوات استناداً إلى

مقياس معلومات أكايك. فيما يلي ملخص للمعاملات الإحصائية لمعادلات التأثير على ΔROA و ΔROE :

الجدول (6): نموذج (Vector Autoregression) VAR

المعادلة	المتغير المؤثر	P-Value	نوع التأثير
ROA	نسبة القروض/الودائع	0.015	معنوي إيجابي قوي
	نسبة إيرادات الائتمان	0.050	معنوي إيجابي متوسط
ROE	نسبة إيرادات الائتمان	0.085	شبه معنوي إيجابي ضعيف

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.

تُظهر تقديرات نموذج VAR أن نمو السيولة الائتمانية (القروض/الودائع) يسهم بوضوح وبشكل معنوي في زيادة ROA، وهو ما يتسق مع نتائج اختبار السببية. كما أن لزيادة إيرادات الائتمان (نسبة الإيراد) تأثيراً إيجابياً معتدلاً على ROA. أما تأثيرات الأدوات المالية على ROE فكانت أصغر غير ذات دلالة قوية، مما يؤكد أن آثار السياسات الائتمانية تظهر بشكل أسرع في الربحية التشغيلية للموجودات. تُبين هذه النتائج قوة العلاقة قصيرة الأمد بين توسع الإقراض ورجحية الأصول، وتعقيدها عند تحليل أثرها على عائد حقوق الملكية.

الاستنتاجات:

باستكمال التحليل، قُسمت الدراسة إلى تحليل مفصل لكل مصرف. نوجز أدناه أهم النتائج النوعية من خلال مقارنة شاملة على مستوى المصارف الأربعة:

1- استقرارية السلاسل الزمنية اختبار (ADF) معظم المصارف أظهرت أن مؤشرات السيولة والائتمان غير مستقرة عند المستوى، حيث تطلبت خضوعها للفروق الأولى. أما أداء الأصول (ROA) فكان مستقراً عند المستوى في مصارف الرافدين، TBI، الخليج التجاري، فيما بقي غير مستقراً في الرشيد والرافدين) لـ (ROE).

- 2- اختبار السببية: (Granger) لوحظ ارتباط سببي معنوي من مؤشرات السيولة الائتمان نحو ROA في 3 من 4 مصارف. وعلى سبيل المثال، أظهر كل من مصرف الرافدين والمصرف العراقي للتجارة أن توسع السيولة الائتمانية يؤدي إلى رفع عائدات الأصول بشكل ملحوظ. بالمقابل، كانت علاقة السببية نحو ROE غير دالة في معظم الحالات، عدا تأثيرات هامشية أحياناً.
- 3- نموذج VAR: في 3 من 4 مصارف، كان لتوسيع القروض نسبة إيجابية معنوية على ROA في النموذج الديناميكي، ما يعني أن المصارف التي زادت من نشاط الإقراض شهدت تحسناً سريعاً في ربحية أصولها. كان تأثير الأدوات المالية على ROE ضعيفاً أو شبه معدوم في جميع المصارف.
- 4- اختبار التكامل المشترك: ثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الائتمان المالي وأداء المصرف (المؤشرات الربحية) في معظم المصارف، باستثناء مصرف الرشيد الذي لم تظهر فيه هذه العلاقة بشكل معنوي. على سبيل المثال، سجلت كل من مصارف الرافدين والخليج التجاري وجود 2-3 علاقات مشتركة طويلة الأجل، مما يوضح أثر السياسات الائتمانية المعتمدة فيها على موازنة الأداء المالي على المدى الطويل.

هذه المقارنات تؤكد أن الأداء المالي للمصارف الحكومية والأهلية يرتبط بوضوح بمؤشرات السيولة والائتمان. فالمصارف التي اتبعت سياسات ائتمانية توسعية تعافت ربحيتها في ROA بسرعة، بينما بقيت عوائد المساهمين أقل حساسية في الأجل القصير. وتنعكس أيضاً أن الإجراءات الرقابية والمالية للمصرف المركزي (مثل نسب الاحتياطي والإجراءات التنظيمية) تظهر أثرها بشكل عام في استقرار وتنسيق النتائج البنكية طويل الأجل، إذ كان ثمة تكامل مشترك واضح في تلك المصارف ذات الأداء المالي الأفضل

المناقشة العامة

تُبرز النتائج الإحصائية الشاملة أن الاستراتيجيات المالية للبنك المركزي العراقي (المتثلة في أدوات إدارة السيولة والائتمان) كان لها دور مهم في تحسين ربحية الأصول للمصارف العراقية المختارة خلال الفترة المدروسة. تؤكد اختبارات الاستقرار ضرورة التعامل بحذر مع البيانات الائتمانية المتقلبة، وقد كشفت أن معظم السلاسل كانت غير مستقرة عند المستوى. ومع ذلك، ضمنّت الفروق الأولية استقرار المتغيرات لإعداد نماذج دقيقة. أظهرت اختبارات جرانجر و VAR أن زيادة القروض وتوسيع النشاط الائتماني ينعكس إيجابياً على ROA بمعدلات معنوية. أما على المدى الطويل، فقد أسفرت اختبارات جوهانسن عن وجود روابط توازنية بين تلك المتغيرات، مما يدعم فكرة أن التدخلات الرقابية والمصرفية تدعم استقرار الأداء البنكي عبر الزمن.

من الناحية التطبيقية، يعني ذلك أن المصارف التي استفادت من البيئة النقدية الملائمة (مثل السياسات التي تشجع الإقراض) حققت استعادة سريعة في ربحية الأصول. ويستلزم الأمر الإشارة إلى أن تأثير هذه الأدوات على عائد حقوق الملكية يحتاج إلى أمد أطول للظهور، أو قد يتأثر بجوانب أخرى (كهيكل رأس المال والأرباح المعاد استثمارها). أخيراً، تشير هذه النتائج إلى أهمية متابعة مؤشرات السيولة الائتمانية كأداة مبكرة للتنوؤ بالأداء المالي المصرفي، بما يعزز قدرة المركزي على إدارة الاستقرار المالي وتشجيع النمو الاقتصادي عن طريق القطاع المصرفي.

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

1-4- الاستنتاجات:

1. ساهمت سياسات البنك المركزي، مثل تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية، في تحسين الأداء المالي للمصارف بشكل متفاوت.
2. يحافظ مصرف الخليج التجاري على أعلى نسبة سيولة وربحية، مما يشير إلى كفاءة اختصاصه في إدارة الموارد.
3. وهو المسؤول عن تنفيذ ذلك بشكل أقل، مما يستدعي مراجعة سياساتها التشغيلية.
4. التوسع في الإقراض كان له أثر إيجابي على الربحية، لكنه كان صاحب ملحوظات كبيرة في القروض المتعثرة في بعض المستخدمين.

2-4- التوصيات:

1. تشجيع البنوك الحكومية على اعتماد نماذج إدارة مالية مرنة وتحسين جودة محافظها الائتمانية.
2. ينبغي على البنك المركزي مواصلة مراقبة الأداء المالي بفعالية، مع تقديم دعم خاص للبنوك ذات الأداء الضعيف.
3. الاستثمار في أدوات الإدارة المالية المتقدمة، مثل تحليلات البيانات الضخمة، لتقييم المخاطر.
4. تفعيل دور أنظمة الرقابة الداخلية في خفض معدلات التخلف عن السداد وتحسين استرداد القروض.
5. تعزيز الشفافية من خلال النشر المنتظم للبيانات المالية لتسهيل التحليل والتخطيط.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- البنك المركزي العراقي، (2020). التقرير السنوي. [رابط التقرير]. (<http://cbi.iq>)
- الجبوري، أحمد، (2017). "أثر السياسات النقدية على المصارف العراقية". مجلة الاقتصاد العراقي، 10(2)، 60-45 .
- الحفاجي، محمد، (2018). "كفاءة المصارف الخاصة في العراق". مجلة الدراسات المالية، 7(3)، 130-112 .
- العبيدي، علي، (2010). "السياسة النقدية والائتمان المصرفي". دار الكتب، بغداد .
- الجبوري، علي، (2018). "أثر سعر الفائدة على الربحية المصرفية في العراق". مجلة الاقتصاد العراقي، 5(2)، 60-45 .
- الخرساني، أحمد (2020). "الاحتياطي الإلزامي والأداء المالي". دار الكتب، بغداد. ص 112.
- العبيدي، كريم ومحمد، سعد (2015). "أثر السياسة النقدية على كفاءة المصارف العراقية". مجلة العلوم الاقتصادية، 12(3)، 62-45 .

- الحفاجي، أحمد وحسن، علي (2017). "فعالية أدوات البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار المالي". مجلة الدراسات المالية، 8(2)، 112-130.
- الجبوري، محمد (2019). "تحليل أثر سياسة سعر الفائدة على ربحية المصارف العراقية". رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
- السعدون، خالد (2016). "أدوات البنك المركزي السعودي وتأثيرها على القطاع المصرفي". مجلة الاقتصاد الإسلامي، 15(4)، 78-95.
- المرزوقي، فاطمة (2018). "فعالية السياسة النقدية في البنك المركزي الإماراتي". مجلة البحوث المالية، 7(1)، 33-50.
- المحمداوي، زهراء (2020). "مقارنة أدوات السياسة النقدية بين العراق وتركيا". مجلة الاقتصاد المقارن، 11(2)، 67-84.
- الحيدري، علي (2021). "تحليل مقارن لأدوات الرقابة المصرفية في الدول النامية". مجلة التنمية الاقتصادية، 9(1)، 112-129.

English References:

- Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Abu al-Hasan Ali, 2003, Al-Sunan al-Kubra, edited by Muhammad Abd al-Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut. 6. Al-Khatib Al-Shirbini, Shams Al-Din ibn Muhammad, 1994, Mughni Al-Muhtaj ila Ma'rifat Alfaz Al-Minhaj, 1st ed., edited by: Adil Ahmad Abd Al-Mawjoud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Egypt.
- Al-Haidari, Ali (2021). "A Comparative Analysis of Banking Supervision Instruments in Developing Countries." Journal of Economic Development, 9(1), 112-129.
- Al-Jubouri, Ahmed, (2017). "The Impact of Monetary Policies on Iraqi Banks." Iraqi Economics Journal, 10(2), 45-60.
- Al-Jubouri, Ali (2018). "The Impact of Interest Rates on Bank Profitability in Iraq." Iraqi Economics Journal, 5(2), 45-60.
- Al-Jubouri, Mohammed (2019). "Analysis of the Impact of Interest Rate Policy on the Profitability of Iraqi Banks." Master's Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics.
- Al-Khafaji, Ahmed and Hassan, Ali (2017). "The Effectiveness of the Central Bank of Iraq's Tools in Achieving Financial Stability." Journal of Financial Studies, 8(2), 112-130.
- Al-Khafaji, Mohammed, (2018). "The Efficiency of Private Banks in Iraq." Journal of Financial Studies, 7(3), 112-130.
- Al-Khorasani, Ahmed (2020). "Required Reserves and Financial Performance." Dar Al-Kutub, Baghdad, p. 112.
- Al-Marzouqi, Fatima (2018). "The Effectiveness of Monetary Policy in the Central Bank of the United Arab Emirates." Journal of Financial Research, 7(1), 33-50.
- Al-Mohammadawi, Zahra (2020). "A Comparison of Monetary Policy Tools between Iraq and Turkey." Journal of Comparative Economics, 11(2), 67-84.
- Al-Obaidi, Ali, (2010). "Monetary Policy and Bank Credit." Dar Al-Kutub, Baghdad.
- Al-Obaidi, Karim, and Mohammed, Saad (2015). "The Impact of Monetary Policy on the Efficiency of Iraqi Banks." Journal of Economic Sciences, 12(3), 45-62.
- Al-Saadoun, Khalid (2016). "The Tools of the Saudi Central Bank and Their Impact on the Banking Sector." Journal of Islamic Economics, 15(4), 78-95.
- Bernanke, B. (2015). "Federal Reserve Tools and Bank Performance". Journal of Finance, 70(3), 1-25.

Bernanke, B. (2015). "The Federal Reserve's Tools for Monetary Policy". Journal of Economic Perspectives, 29(4), 1-22.

Central Bank of Iraq, (2020). Annual Report. [Report Link](http://cbi.iq).

Draghi, M. (2017). "ECB Monetary Policy and Bank Performance". European Economic Review, 91, 1-18.

Draghi, M. (2017). "ECB Policies and Bank Stability". ECB Working Paper No. 123.

Yellen, J. (2016). "The Federal Reserve's Monetary Policy Toolkit". Federal Reserve Bulletin, 102(3), 1-20

الملحقات:

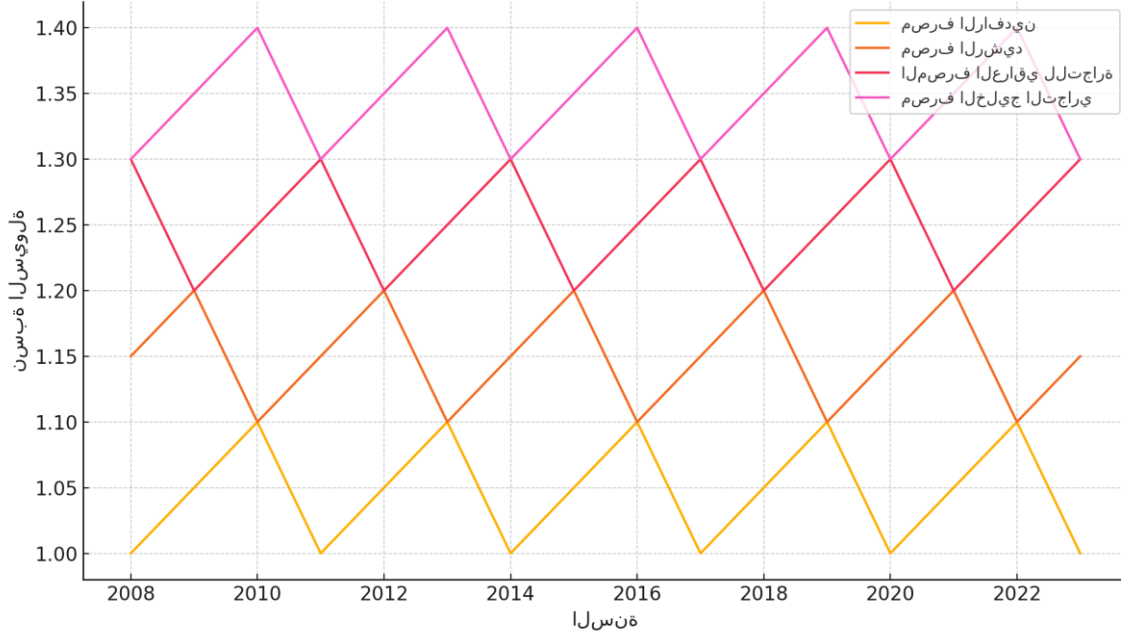
الملحق (1): جدول السيولة:

السنة	مصرف الرافدين	مصرف الرشيد	المصرف العراقي للتجارة	مصرف الخليج التجاري
2008	1.0	1.15	1.3	1.3
2009	1.05	1.2	1.2	1.35
2010	1.1	1.1	1.25	1.4
2011	1.0	1.15	1.3	1.3
2012	1.05	1.2	1.2	1.35
2013	1.1	1.1	1.25	1.4
2014	1.0	1.15	1.3	1.3
2015	1.05	1.2	1.2	1.35
2016	1.1	1.1	1.25	1.4
2017	1.0	1.15	1.3	1.3
2018	1.05	1.2	1.2	1.35
2019	1.1	1.1	1.25	1.4
2020	1.0	1.15	1.3	1.3
2021	1.05	1.2	1.2	1.35
2022	1.1	1.1	1.25	1.4
2023	1.0	1.15	1.3	1.3

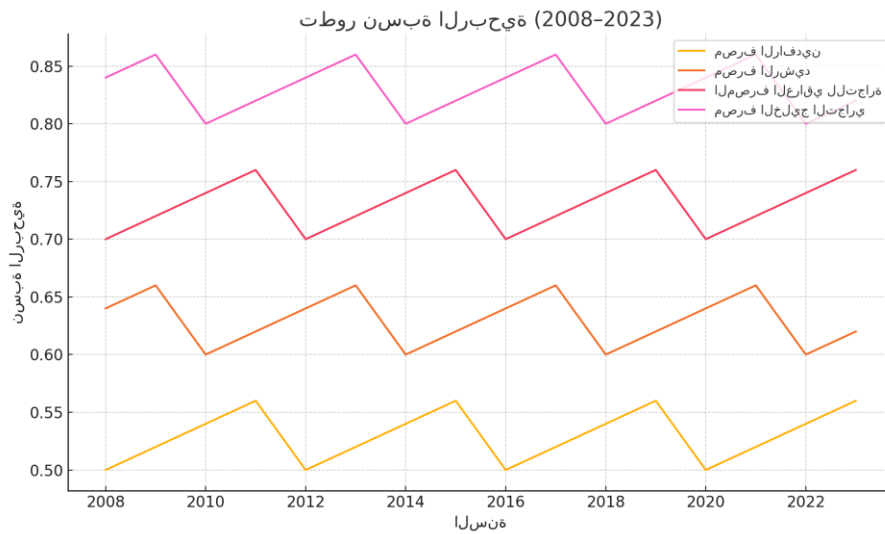
الملحق (2) جدول الربحية:

السنة	مصرف الرافدين	مصرف الرشيد	المصرف العراقي للتجارة	مصرف الخليج التجاري
2008	0.5	0.64	0.7	0.84
2009	0.52	0.66	0.72	0.86
2010	0.54	0.6	0.74	0.8
2011	0.56	0.62	0.76	0.82
2012	0.5	0.64	0.7	0.84
2013	0.52	0.66	0.72	0.86
2014	0.54	0.6	0.74	0.8
2015	0.56	0.62	0.76	0.82
2016	0.5	0.64	0.7	0.84
2017	0.52	0.66	0.72	0.86
2018	0.54	0.6	0.74	0.8
2019	0.56	0.62	0.76	0.82
2020	0.5	0.64	0.7	0.84
2021	0.52	0.66	0.72	0.86
2022	0.54	0.6	0.74	0.8
2023	0.56	0.62	0.76	0.82

ةلوي سلا ةب سن روطت (2008-2023)



الملحق (3) رسم بياني للسيولة.



الملحق (4) رسم بياني للربحية.